14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الجمعه 14 مايو 2010 م - العدد (14819) السنة الثانية و الأربعون

إن الوحدة جاءت وتحققت كتر جمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

Email:14october@14october.com

المشهد السياسي اليمني

بقلم / علي حسن الشاطر

المتطلع للمشهد السياسي اليمني يجده عبارة عن دوامات سياسية متواصلة ناجمة عن مكايدات سياسية تفرض وجودها وفعلها السلبي على مجمل قطاعات الحياة، وتعطل الفعل الوطني التنموي للشعب وديناميكية ومكونات الواقع السياسي العام برمته، وتحوّل الشعب إلى محور للاستقطابات الحزبية، فيما أضحى الوطن ساحة مفتوحة لصراع سياسي عبثي وعدمي تمارسه أحزاب وطنية، كشفت الوقائع أنها دون مستوى التحديات التي يجابهها اليمن، وتفتقر للكثير من الشروط والعوامل والمؤهلات الوطنية العامة والحزبية الخاصة التي تمكنها من لعب دور وطني ايجابي يخدم الوطن ويسهم في بنائه . الدوامات السياسية المتوالدة عن بعضها والمعبرة عن نفسها في الكثير من الظواهر والممارسات العملية التي تشهدها الساحة اليمنية لا تمت بصلة إلى مبادئ ومؤسسات وقيم ومبادئ الحريات والحقوق الديمقراطية السليمة، وإن كانت تنفذ تحت يافطتها وشعاراتها المختلفة، وصلت حد تأليب الشارع في اعتصامات وتجمعات ومؤتمرات وندوات مختلفة غالبا ما تكون شعاراتها العامة ديمقراطية مطلبية وحقوقية مدغدغة لعواطف البسطاء، فيما تكون مضامينها وأهدافها الحقيقية وخطابها السياسي الإعلامي موجهة ومكرسة لخدمة برامج ومصالح القوى الحزبية والاجتماعية والقبلية القائمة عليها والموجهة والممولة لها.. ومثل هكذا فعاليات حزبية - تستثمر فيها الحريات والحقوق الديمقراطية والشعارات الوطنية، بانتهازية سياسية مفرطة، وتوظف فيها عفوية الجماهير واحتياجاتها الحياتية والمعيشية وتطلعاتها المشروعة في خدمة أجندة سياسية حزبية آنية، لا يتجاوز أثرها وفعلها إطارها المكاني والزماني- سرعان ما تفقد أهميتها بمجرد افتضاح أهدافها الحقيقية التي تتضمنها خطابات المنظمين لها، وإعلان البيانات الصادرة عنها، والتي تأتي في السياق الحزبي المتعارض مع الأجندة والمصالح الوطنية ومع قناعات الجماهير ومطالبها الحقيقية، ومع كل الشعارات التي تستخدمها الأحزاب كطعم لاستدراج الجماهير إلى حلبتها السياسية واصطيادها .. إن ما يشهده الواقع اليمني منذ وقت ليس بالقصير من تفاعلات سلبية قد أفرز نتائج كابحة لعملية التنمية ومولدة للمزيد من الأزمات والاحتقانات الداخلية.. هذه التفاعلات السلبية وإن تم تسويقها من قبل البعض كنتيجة حتمية لغياب الحوار الوطني، بسبب رفض أحزاب اللقاء المشترك الاستجابة لدعوات الحوار، إلاّ أنها تعبر عن أزمات داخلية تعيشها هذه الأحزاب أفقدتها مشاعر الإحساس بالواجبات والمسؤوليات الوطنية المناطة بها، وجعلها عاجزة عن تشخيص إشكالات الواقع وإيجاد المعالجات الناجعة لها.. وبالتالي افتقارها إلى مشروع وطني نهضوي.

مثل هكذا أحزاب لا تمتلك رؤية وطنية ناضجة وموضوعية، ومازالت مشاريعها السياسية وبرامجها الحزبية محصورة في قضايا ثانوية وهامشية، ومقيدة نشاطها وفعلها باعتبارات وحسابات ومصالح آنية غير وطنية، غالبا ما تفتقر إلى قواسم وطنية جامعة يمكن أن تقيم عليها حوارها ووفاقها الوطني، فيما تتحول المصالح والحسابات والمشاريع الحزبية والخاصة إلى قضايا خلافية وأزمات وطنية، تحاول تلك الأحزاب استحضارها في جدلية صراعها العبثي على حساب التغييب القسري للقضايا الوطنية الملحة التي تفرض وجودها السلبي على حياة السكان واستقرارهم المعيشي والأمني وعلاقاتهم الاجتماعية . من حيث الجوهر الحقيقي والإطار العام ببعده التاريخي ومكوّنه الاجتماعي فإن المشهد السياسي للواقع اليمني كان وسيظل محكوماً بصراع استراتيجي تتغير أساليبه ووسائله وشعاراته وقواه ورموزه وتحالفاته الداخلية والخارجية من مرحلة إلى أخرى، وهذا الصراع معتمل أساساً بين القوى الوطنية الديمقراطية الحرة المنتمية بفكرها وفعلها ومشروعها الوحدوي الحضاري وأدواتها النضالية الديمقراطية السلمية إلى المستقبل من جهة، والقوى المضادة لها بفكرها المتخلف وأدواتها الإرهابية وأساليبها التدميرية، ومشاريعها الماضوية التفكيكية بطابعها ونهجها الإمامي الرجعي والاستعماري من جهة أخرى، كما أن تماهي بعض القوى والأطراف الوطنية في بعض مشاريعها وأهدافها مع القوى المتخلفة المعادية للوطن، أو محاولة استثمارها المؤقت تسبّب في خلط الكثير من الأوراق السياسية وأوجد معطيات وسمات جديدة للواقع والمشهد السياسي اليمني؛ مما أضفى عليه المزيد من التعقيدات والتداخلات والتحالفات، وفقدت فيه القضايا الوطنية العامة والإستراتيجية مكانتها وأهميتها كمحور ارتكاز وهدف رئيس لقوانين الصراع والفعل الوطني المحفز والمولد لصيرورة التغيير والتحديث والتطوير.

وفي الوقت ذاته برزت بشكل لم يسبق له مثيل القضايا الثانوية والمصالح والحسابات الذاتية والجهوية والطائفية والمناطقية والحزبية الضيقة كمحور رئيس لصراع تناحري سلمي ، وغير سلمي بين قوى التخلف، وترتبت عليه نتائج مباشرة وتداعيات غير مباشرة مدمرة لموارد الوطن وإمكاناته المادية والبشرية ولوحدة نسيجه الوطني والاجتماعي والسياسي والثقافي، وتحول العديد من الأحزاب إلى آلية إعلامية دعائية لترويج وبيع الأوهام واستخدام مفردات التخوين ولغة الإقصاء والابتزاز السياسي، وإنتاج المزيد من عوامل الفرقة والتمزق، وفرض منطق الشك وعدم الثقة، وإشاعة ثقافة الكراهية والإحباط واليأس والانهزامية داخل المجتمع وتزييف وعيه وتغريبه عن قضاياه الوطنية، وجره إلى دائرة مغلقة من الدوامات السياسية التي تجتاح مختلف زوايا الوطن وتضاعف من معاناة الشعب .

المحاولات والإجراءات العملية والإصلاحية التي تنفذها الحكومة اليمنية والقيادة السياسية بدعم مادي ومعنوي واضح ومباشر من قبل الأسرة الدولية والأشقاء الخليجيين وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، اصطدمت بحواجز ومعوقات داخلية كبيرة تحاول من خلالها أحزاب اللقاء المشترك عرقلة نجاحها في تحقيق الغايات التنموية المرجوة منها لإخراج الوطن من الأزمات بهدف عرقلة التوافق والإصلاح السياسي الداخلي المطلوب، وبالفعل تعثرت عملية الإصلاحات المطلوبة في الجانب السياسي، بفعل الجمود الفكري لأحزاب اللقاء المشترك، وتمترسها ضمن دائرة المصالح الحزبية والمشاريع السياسية الصغيرة، وانحسار فعلها وبرامجها السياسية وأهدافها في قضية واحدة تتمثل في الوصول إلى السلطة بعيداً عن صناديق الاقتراع وإنما عبر الاستخدام الفاعل لمختلف الوسائل والأسلحة والأساليب غير المشروعة، وهو ما دفعها، بوعي أو بدونه ، للسير في الاتجاه المعادي لمصالح الوطن وتنميته، وتماهي أدوارها ومواقفها وبرامجها الحزبية وفعلها ونشاطها السياسي على الساحة، مع مواقف ومشاريع قوى تسعى إلى تمزيق وحدة الوطن وتدمير كيانه وبنيانه الاجتماعي والسياسي .

وخلال سنوات عديدة من التواصل والجدل الفكري والحوار السياسي والإعلامي المباشر وغير المباشر فشلت هذه الأحزاب المعارضة في إيجاد قواسم وطنية مشتركة للحوار مع الحزب الحاكم، وعملت جاهدة على تقويض الثوابت الوطنية وتدمير قيم الحوار وقنواته المختلفة، وفي مقابل ذلك عملت على تهيئة ذاتها من الناحية السياسية والعملية والبرامج والأهداف لتكون قادرة وخلال ساعات قليلة على إيجاد لغة مشتركة ونقاط التقاء وتحالف إستراتيجي مع جماعة التمرد الحوثية والعناصر الخارجة عن النظام والقانون ودعاة التمزق والانفصال، وغيرها من القوى القبلية، والرموز السياسية التقليدية الماضوية التي فقدت مصالحها ومكانتها عبر مسيرة التطور .

هذا الخليط النفعي وغير المتجانس سياسياً وثقافياً واجتماعياً والمتباينة عناصره المكونة في أهدافها ومصالحها التي تم إعادة تجميعها وتنظيمها ضمن كيانات وتجمعات سياسية هلامية فضفاضة غير مشروعة وبمسميات مختلفة، تطل من خلالها هذه الأحزاب على الساحة بأشكال وألوان وشعارات ومطالب ومشاريع مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر (ملتقى التشاور الوطني، مجلس التضامن الوطني (القبلي)، الجبهة الوطنية للتغيير، وما يسمى بالحراك الجنوبي، التحالفات القبلية المناطقية بمسمياتها المختلفة ومثل حراك المناطق الوسطى أو الغربية، الجماعة الحوثية)، وربما نجد في الغد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يعلن عن نفسه طرفاً مباشراً في هذا التحالف بدلاً من بقاء تحالفه الحالي طي الكتمان .

مثل هذا التحالف والتقارب وهذا الحشد في المسميات لم يكن عفوياً بل جاء ضمن سياق نهج سياسي منظم وموجّه لإجهاض أي حوار وطني جدي وأي برنامج وطني مشترك للإصلاح السياسي المنشود والخروج بالوطن من أزماته المختلفة .

لقد تحولت الأحزاب والعملية الديمقراطية إلى أداة ووسيلة لفرز واستقطاب لقوى المجتمع وطاقاته الحية لتوظيفها واستهلاكها في دوامات الصراعات الحزبية المثيرة للمزيد من الفتن والأحقاد والمسببة للعديد من التمزقات والتشوهات الكبيرة في النسيج الاجتماعي والثقافي والوطني، وعطلت فعل ونشاط الكثير من المؤسسات الرسمية والمدنية، وحالت دون الاستثمار والتوظيف الأمثل لطاقات المجتمع وتنميتها وتطويرها وتوجيهها لخدمة العملية التنموية، وأضحى الواقع العام بيئة مواتية للممارسات العصبوية الضيقة ولنشاط القوى الفاسدة وأصحاب المصالح الضيقة، وتجار الأزمات والحروب والمضاربين بمصالح الوطن وقوت المواطن، وتنامي نفوذ ونشاط العناصر المتطرفة والتيارات الانتهازية النفعية المتواجدة ضمن المكوّن العام للأحزاب والتنظيمات السياسية المتصارعة فيما بينها، وتوحدت مع بعضها البعض لإسكات صوت العقل ونهج الواقعية والحكمة، وإجهاض أي شكل من أشكال التقارب والوفاق الوطني، وبالتالي استفحال فسادها وخطرها وفعلها التخريبي الذي يتجلى اليوم من خلال تقويض العملية الديمقراطية والتنمية السياسية ، ومحاولة تعطيل سيادة الدستور والقانون والقدرات المؤسسية للدولة, وافتعال الأزمات, وتحويل أية قضية خلافية أو تشريع قانوني إلى أزمة جديدة داخل المجتمع بهدف شل الحياة الطبيعية وإنتاج المزيد من حالة التمزق والضعف والانهيار .

الاضطرابات الراهنة في المشهد السياسي اليمني قد يجدها البعض مدعاة لليأس والإحباط وبداية الفشل والانهيار الوشيك، ولكنها في حقيقة الأمر تمثل إرهاصات عملية لتحول نوعي كبير تتمخض عنه معالجات ديمقراطية جذرية وشاملة لمجمل الإشكالات والاضطرابات السياسية التي أوشكت على استنزاف مفعولها.. هذه المعالجات ستكون في إطارها الرسمي قانونياً ودستورياً، ومسنودة بإرادة وقوة شعبية جبارة تحركها مصالحها الوطنية وتطلعاتها المشروعة، وتحتم عليها الاضطلاع بواجباتها الوطنية ومسؤولياتها التاريخية في تجاوز الأحزاب ومستنقعها السياسي الآسن، وتصحيح اختلالات العملية السياسية والديمقراطية ووضعها في مسارها واتجاهها الصحيحين اللذين يوصلانها إلى محطتها المرجوة وغايتها النهائية.

عن / صحيفة (الرياض)

جامعة عدن - أربعون عاماً من التطور

د.عبدالرحمن محمد سالم اللحجي

ليس من المُنصِف، ولست أنا المؤهل لاستدعاء تاريخ جامعة عدن ذات الأربعين ربيعاً, وعرض دوافع إنشائها ومكونات بداياتها وغيرها من الأحداث التي رافقت سنواتها الأولى.

ولكن الأمر يبدو مُلحاً ومنطقياً أن يتناول ذلك منتسبو الجامعة ومحبوها في الذكرى الأربعين لتأسيسها التي تصادف هذا العام 2010م وما يعتمل فيها حالياً.

والحقيقة أن ما استفزتني للكتابة حول هذا الموضوع كان مقابلة تلفزيونية ولكنها ليست أي مقابلة. فأنا لا أتذكر أنني قد "تصنمت" أربع ساعات كاملة, بما تخللتها تلك الساعات الأربع من "بريك إعلاني", أمام أي قناة فضائية كانت أو أرضية.

المقابلة كانت على قناة "دريم" الفضائية يوم الثلاثاء 2/ فبراير/2010م ,مع الدكتور أحمد زويل عالم الكيمياء المصري المولود في 26/ فبراير/ 1946م, والحائز على جائزة نوبل في الكيمياء عام 1999م، عن انجازاته العلمية الهائلة في دراسة وتصوير ذرات المواد المختلفة خلال تفاعلاتها الكيميائية والتي أدت إلى ميلاد ما يسمى بـ'Femtochemistry' أو كيمياء الفيمتو. وهي أقل وحدة زمنية في الثانية الواحدة.

ولست بصدد عرض ما ركزت عليه هذه المقابلة مع هذا العالم الكبير, شديد التواضع وعظيم الخلق. ولكن تلخيصه لأهم المتطلبات والشروط الواجب توافرها لمؤسسات التعليم العالي في الدول النامية حيث حددها بما يلي:

1 - الرؤية الواضحة.

2 - قوانين للحماية تضمن استقلالية صناعة واتخاذ القرارات الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات.

3 - بنية تحتية وتمويل مستمر (ما يسمى بالدعم المؤسسي).

4 - الشفافية في الإنفاق والتي تبعث الثقة للجهات الممولة (الجهات غير الحكومية).

5 - الرقابة الذاتية, (الوازع) لأساتذة الجامعات وعلمائها وباحثيها عند أدائهم لمهامهم.

وهذه الشروط والمتطلبات لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلاّ بتوافرها مجتمعة.

وإذا جاز لنا الربط بين ما أورده العالم الجليل أحمد زويل وما نحن بصدد الحديث عنه في سياق هذا المقال. فإنه لا حديث حول تعليم عال أو مخرجات للجامعات سواء دراسات أو أبحاث أو بشر إلاّ في حدود أهداف لن تتفق أو تتوافق مع ما هو متوقع من تلك الجامعات إلا مع ما يلبي حاجات مجتمع متخلف عن الآخرين وعاجز عن مواكبة تطورهم.

وبنظرة فاحصة للمتطلبات آنفة الذكر، فإن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية يواجه صعوبة حقيقية في الرنو إلى تحقيق أهداف تلبي احتياجات أي مجتمع غير المجتمع اليمني أو شبيه له. فعدا الرؤية الواضحة التي يمكن مجازاً أن تقبل بوجودها فإن بقية المتطلبات تتفاوت درجات توافرها من الصعب إلى المستحيل.

إن المعضلة الأساسية لتطور التعليم العالي في اليمن والدول النامية لا تكمن في صعوبة بلوغ عالم المعلومات والمعرفة، وإن كان ذلك ليس هيناً. ولكن في التفكير الخلاّق, والتفكير النقدي الابتكاري. وهو العامل الأكثر أهمية' الذي إن افتقدته العملية التعليمية, أصبح الجهد المبذول لإنتاجها أقرب إلى الضياع. وتلك هي جوهر حكمة الفيلسوف الصيني العظيم كونفوشيوس التي تربُط بين التعليم والتفكير.

إذاً, فالقضية المحورية للعملية التعليمية من الأساس وحتى التعليم العالي على وجه الخصوص هي التفكير.

يقول الأديب والتربوي الروسي العظيم ليف تولستوي (1828 - 1910), وهو بالمناسبة أحد نبلاء روسيا القيصرية, في كتابات تربوية (1865 - ص194) "إن الوسيلة الرئيسية اللازمة لاكتساب المعلومات والمعارف هي العلاقة المباشرة بظواهر الحياة. والعلاقة المباشرة بظواهر الحياة تتطلب الحرية الكاملة".

فالحرية الكاملة إذاً, هي الأساس الشرطي لإعمال التفكير الخلاّق والذي هو جوهر الحياة الأكاديمية والعملية التعليمية، وهي الشرط الحاسم أيضاً لاستنهاض العقل وتعزيز روح المبادرة وتوليد الأفكار وعدم تركها للمصادفات, أو الارتهان لكل ما هو سائد ومفترض، وبالتالي الانغلاق في مساحات ضيقة للتفكير تضعف ما لدى الإنسان من ملكات طبيعية وغريزية من الابتكار والحيوية.

جامعة عدن، في الذكرى الأربعين لتأسيسها، ومن خلال رئاستها الحالية ممثلة بالأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، يبدو لي أنها قد عقدت العزم وبإصرار ملحوظ على التركيز في ما لم يتم التركيز عليه في السابق، وهو ما يتعلق بالشرطين الثالث والرابع آنفي الذكر.

فبرغم ضعف مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية للبنية التحتية لجامعة عدن إلاّ أن ما برع واجتهد في خلقه رئيسها، وبدعم سخي من مجلس أمناء الجامعة وفي مقدمتهم الشيخ المهندس عبدالله بقشان، وعقلانية توظيف ما يتاح من موارد، هو بالتأكيد مبعث للاعتزاز والفخر.

والشواهد ماثلة أمام الجميع في كليات الطب البشري والأسنان والصيدلة، وكلية الهندسة، ودار جامعة عدن للطباعة والنشر، والمكتبة المركزية مثالاً لا حصراً.

ما يبعث على الاحترام أيضاً، مصفوفة الأنشطة والفعاليات المركزية وعلى مستوى الكليات والمراكز العلمية للجامعة وعلى مد أثني عشر شهراً، والتي تضمنت أحدى عشر مؤتمراً وندوة وورشة علمية في مختلف مجالات وأفرع العلوم الإنسانية والتطبيقية ثلاثة منها ذات طابع دولي.

ذلك عدا ما أنيطت به جميع الكليات والمراكز العلمية للجامعة من مهام لتقييم برامجها الأكاديمية وفقاً لمعايير التقييم العالمية للإيفاء بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة المعترف بها ووضعت لذلك دليلاً بالغ الدقة للاسترشاد به.

ما يُدهش منتسبي الجامعة اليوم, هو ما ينتاب رئاسة الجامعة من قلق وحرص شديدين على إنجاح مشروع إعادة إحياء ذاكرة الجامعة. والتي يبدو أنها ولعدم إيلائها في السابق الاهتمام اللائق ضعفت إلى الحد الذي واجه فيه الجميع صعوبة الحصول على بعض من أهم وثائق تأسيسها.

ليس منا نوستراداموس, ولا أحد منا بوسعه معرفة ما ستؤول إليه أوضاع الجامعة بعد عشرين عاماً. ولكن بالمقابل, لا أحد يستطيع الجزم أو أن يكون على يقين, من أنه كان بمقدوره منذ إنشاء الجامعة قبل أربعين عاماً, أن يتنبأ بما هو عليه الآن حال ذاكرة الجامعة سواء في ديوان رئاستها أو الكليات والمراكز والمعاهد التابعة لها.

لم يأخذ أي من رؤساء الجامعة السابقين على عاتقه هذه المهمة. أو أن يضعها ضمن أولوياته ولكل أسبابه ومبرراته، والتي وإن تعددت, فإن العوامل الذاتية لدى بعض منهم لم تكن لتحمسه لخوض ما يمكن أن نسميه "المغامرة"، إلى جانب تعقيدات العوامل الموضوعية التي كان من المحتمل أن تصاحب هذا المشروع.

وربما لأن الكاريزما التي يتمتع بها الأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور وهو فقيه رفيع المستوى, مشهودٌ له في علم الإدارة على المستويين المحلي والخارجي، مكنته من تقدير أهمية إحياء ذاكرة الجامعة ورفعها إلى مستوى المهام المُلِحة في أجندته الواضحة لتطوير وتحسين أداء الجامعة وضمان جودة مخرجاتها.

رئيس الجامعة لن يستطيع أن ينجح، إلاّ بتعاضد جهود الخيرين من قيادة الجامعة ومنتسبيها ومؤازرة المراكز له.

ومنطق الأمور أن يختلف معه البعض ويتفق آخرون مع الطرائق أو الأدوات أو الأساليب التي يستخدمها لإدارة شؤون الجامعة وتوظيف مواردها المتاحة. ولكن ما لا يختلف حوله، هو وضوح رؤيته وأهدافه لمستقبلها والوقت والجهد الخرافي الذي يبذله لمتابعة دقائق وتفاصيل البرامج والمشاهدات والأحداث الهادفة رفع فاعلية وكفاءة أداء الجامعة.

اليوم كليات الجامعة ومراكزها ومعاهدها إلى جانب مهامها الروتينية، تشهد ما لم تشهدهُ من قبل.

نشاط دؤوب للجان تقويم البرامج الأكاديمية, التي يشارك فيها نخبة من الأساتذة والباحثين.

اليوم كليات الجامعة ومراكزها ومعاهدها أصبحت تُلبي أهم احتياجاتها ومتطلباتها من معدات وأجهزة وتكنولوجيا وتقنيات في ظل شحة ما يُتاح.

والذكرى السنوية الأربعون تشهد وستشهد كماً من الفعاليات والأنشطة العلمية, ما يدفع كل منصف وعقلاني إلى أن يرفع القُبعة احتراماً وعرفاناً بما يفعله وما يصبو إليه د. عبدالعزيز بن حبتور.

ومؤازرته واجب أخلاقي لن يمتنع عنه إلا من يُنكِر إنه, وإلى وقت قريب جداً, لا زال يسدد فواتير المطاعم والفنادق الدائنة لجامعة عدن, والمتراكمة حتى يوم تعيينه رئيساً لها.

الديمقراطية والتخريب لا يتفقان

محمد حسين العيدروس

إن كثيراً من الدول النامية تسعى جاهدة لتجنيد طاقاتها البشرية وإمكانياتها للحاق بركب التنمية والتطور الذي يشهده العالم، ولتواكب احتياجاتها الوطنية، قامت بعض الدول إلى زيادة ساعات العمل في مرافق العمل والإنتاج لتحقيق نتائج تنموية جيدة..

إلا أننا في اليمن ما زال البعض يكرس وقته وتفكيره لتعطيل العمل والهروب من المسئولية التنموية. لذا نجد أن ممارسة الديمقراطية لدى بعض القوى السياسية لا تحمل أي بعد تنموي بقدر ما قامت هذه القوى السياسية بتكريس أفعالها لتعطيل المدارس والجامعات وبعض المؤسسات الخدمية والمنشآت الانتاجية الخدمية وتعطيل عجلة التنمية..

ومع هذا فإن المتبنين لهذا النهج ما زالوا يصرون على أنهم يخدمون المصالح الوطنية، ويدعون أنهم الأحرص على التنمية والوطن.. من غير أن يخبرونا ويخبروا الشعب كيف تتحقق مصالح الوطن وبعض الجامعات مغلقة؟ وكيف يعيش المواطن والطريق مقطوع؟ وكيف تتحقق تنمية وهنا اعتصام ومسيرة؟ وينتهي هذا الاعتصام حتى يبدأ إضراب في مكان آخر.. وما أن تلبي الحكومة طلباً حتى يصدر بيان جديد مليء بالطلبات الإضافية التعجيزية.. للأسف إن كل شيء يجري تحت عنوان النضال السلمي والحريات والحقوق والديمقراطية.. ويحدث هذا بعلم الجميع وباعتراف علني وعملي من قبل هذه القوى "أحزاب اللقاء المشترك" قيادة تحريك الشارع.. ومغالطة أبناء الشعب بثقافتهم التخريبية بأن هذه الممارسات لا تعطل مسيرة التنمية، ولا تعيق البرامج الانتخابية ولا تعطل مصالح البلد الاقتصادية.

إن هذه المغالطة المفضوحة للقاء المشترك التي يحاول إقناع الشعب بأن حياة أبنائه المعيشية يمكن أن تتحسن حتى وإن توقفت المصانع والأعمال وأن الحكومة سترتقي بالتعليم والصحة حتى وإن أغلقت المدارس والجامعات والمستشفيات وأضرب المعلمون والأساتذة عن العمل باسم المطالب الحقوقية. عندما تتعطل القطاعات الانتاجية والخدمية فإن هذا يعني انقطاع الموارد المالية لخزينة الدولة أو تناقصها.. في الوقت الذي تمثل هذه الموارد القاعدة المهمة لتمويل المشاريع المختلفة، والخدمات والأجور المدفوعة للموظفين والحقوق المالية المدفوعة للمتقاعدين والعجزة. للأسف لم تجد الديمقراطية استيعاباً حقيقياً لدى هذه الأحزاب فظلت تفهمها بأنها حريات مباحة تخول لها الدفاع عمن يقطع الطريق ويختطف الناقلات ويحرق المحلات التجارية ويغلقها ويعتدي حتى على البسطاء ممن يطلبون رزقهم الحلال من البساط والفرشيات في الشوارع والأزقة.

إننا نقول لهؤلاء هل الديمقراطية ظلت حقاً لكم بواسطة بطاقاتكم الحزبية دون سواكم من أبناء الشعب؟ وهل الديمقراطية في ثقافتكم ظلت مجردة من أي حقوق للمواطن غير الحزبي في العيش بأمان وحياة حرة وكريمة؟.

من الواضح أن مشكلة هذه الأحزاب مشكلة جهل سياسي مطبق يغلق عقولهم ويجعلهم يتخيلون أن بمقدورهم استغلال الحقوق الديمقراطية والحريات المتاحة لترويج مصالحهم الانتهازية ويرون أن تحقيق مصالحهم الحزبية والشخصية في غياب السلم الاجتماعي والحراك التنموي، ووقف التعليم، وقطع الطرقات وتشويه صورة اليمن في الخارج. لهذا نؤكد أن الديمقراطية ليست نهجاً وسلوكاً للمزايدات..

ومن حق الجميع اللجوء إلى الوسائل المختلفة للتعبير والمطالبة وفقاً للقانون.. لكن ليس من حق أحد تضليل المواطن وانتهاك القوانين لأن حصانة الديمقراطية مستمدة من القانون والنظام ومن المؤسسات ومن قوة الأمن والاستقرار.